الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

التقرير الدوري
الثانـــي عـــشر

عـن أعمـال اللجنـــة الوطنيـــة للتحقيـق
في ادعـاءات انتهاكات حقـوق الإنسـان

للفترة من 2023/8/1م وحتى 2024/7/31م

www.nciye.org

ملخص تنفيذي

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير الممتدة من 1\8\2023 الى 31\7\2024 واصلت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان أعمالها في الرصد والتوثيق والتحقيق في جميع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت بالمخالفة للقوانين الوطنية والمواثيق الدولية من قبل جميع الأطراف. ويُعد هذا التقرير مكملاً ومتصلاً بالتقارير السابقة التي أصدرتها اللجنة وجزءً لا يتجزأ منها.

ويأتي إطلاق هذا التقرير في ظل مستجدات وأحداث جديدة تشهدها الساحة المحلية والإقليمية، إذ لم تشهد فترة التقرير أي مواجهات عسكرية مباشرة في الجبهات الداخلية، مما يعني استمرار سريان هدنة غير معلنة، وانخفاض كبير في عدد الضحايا سواء من المقاتلين أو المدنيين. واستمرت الجهود الدولية والإقليمية في العمل على إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية تنهي الصراع في اليمن. ومع نهاية العام 2023، أعلنت وساطة عمانية - سعودية عن توصلها إلى إعداد مسودة خارطة طريق سلام ذات مراحل ثلاث، تتضمن ترتيبات إنسانية واقتصادية وحوارًا سياسيا، والاتفاق على اعادة بناء الدولة واجراء الانتخابات ومرحلة انتقالية مدتها عامين.

وقد تأثرت عملية السلام في اليمن بعد استيلاء جماعة الحوثي على سفينة الشحن «جلاكسي» نهاية العام 2023 وكذلك شنها لهجمات عسكرية مستمرة في البحر الأحمر وباب المندب، مما أدى إلى تجميد محادثات السلام حينها وتعقيد مساعي الوساطة لاستكمال خارطة الطريق التي ترعاها الأمم المتحدة. وقد زاد الأمر تعقيدا بعد اتخاذ البنك المركزي في عدن حزمة من القرارات المالية، ومنها إلغاء العملة القديمة وإعطاء مهلة شهرين لاستبدالها بالعملة المتداولة في مناطق الحكومة الشرعية، والتي قوبلت جميعها بالرفض من قبل جماعة الحوثي. إضافة إلى ذلك، شهدت الفترة محاولة اغتيال رئيس أركان الجيش في الحكومة الشرعية في مأرب، باستهداف موكبه بسيارة مفخخة واتهمت الحكومة الشرعية جماعة الحوثي بالوقوف وراء هذه العملية.

وفي الأول من يوليو 2024 انعقدت جولة مفاوضات جديدة بين الحكومة اليمنية الشرعية وجماعة الحوثي، وانتهت بالاتفاق على إجراء جولة أخرى من المفاوضات بعد شهرين. وفي الواقع لا توجد مؤشرات جدية وملموسة على البدء في عملية سلام شامل في اليمن يلتزم أطرافها بالبدء في تنفيذها برعاية أممية.

واتسمت هذه الفترة باستمرار جماعة الحوثي في حشد المقاتلين، وتجنيد الأطفال تحت مبرر دعم القضية الفلسطينية وتحرير القدس. كما قامت جماعة الحوثي باستخدام القضاء التابع لها للتغطية على الانتهاكات المرتكبة من طرف أتباعها وإيقاع عقوبات بحق مدنيين تتهمهم بعدم الولاء لها قد تصل إلى الإعدام مع ممارسة الإخفاء القسري والتعذيب.

ومن جانب الحكومة الشرعية، فقد تميز الوضع خلال الفترة التي يغطيها التقرير بغياب التنسيق بين الوحدات الأمنية المتواجدة على الأرض، وعدم خضوع العديد منها لقيادة موحدة تحت إمرة وزارة الداخلية في الحكومة الشرعية، وانعدام التنسيق الأمني الرسمي بين هذه الأجهزة والوحدات.

وعمدت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى القيام بأنشطة متعددة تهدف إلى التواصل مع أطراف النزاع للوصول إلى حقيقة الانتهاكات المنسوبة إلى كل طرف، وإلى تعزيز التعاون بينها وبين هذه الأطراف في إطار

استراتيجيتها الهادفة إلى خلق المناخ الملائم لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

واتباعاً للآليات المستخدمة في استكمال التحقيق من خلال استفسار الجهات المنسوب لها الانتهاك، والوقوف على إجراءات المساءلة الداخلية، وضمانات حماية حقوق الإنسان، قامت اللجنة بتوجيه (51) مذكرة رسمية مكتوبة إلى الحكومة والمؤسسات والأجهزة التابعة لها.

كما واصلت اللجنة الوطنية اتخاذ إجراءات التحقيق في الوقائع المنسوبة إلى طيران التحالف العربي المرتكبة خلال الفترة السابقة على إعلان الهدنة، والمخاطبة بشأنها، حيث اجتمعت اللجنة الوطنية وفريق تقييم الحوادث المشترك بتاريخ 2023/10/30، وتمت مناقشة الوقائع الجديدة التي يحقق فيها الفريق في إطار التعاون المشترك والتنسيق بين الجانبين، بما يكفل الوصول إلى كافة الضحايا وضمان تحقيق المساءلة الداخلية.

ودأبت اللجنة الوطنية للتحقيق منذ بدء مهامها في العاصمة المؤقتة عدن عام 2016 حتى كتابة هذا التقرير على التواصل مع قيادة جماعة الحوثي في العاصمة صنعاء، وذلك من خلال تحرير عدد من المذكرات الموجهة إلى رئيس المكتب السياسي للجماعة، بهدف الرد على استفساراتها بشأن الانتهاكات المنسوبة للجماعة والتي تقوم اللجنة بالتحقيق فيها، وكذلك طلب تحديد ضابط اتصال للرد على تلك الاستفسارات. وبالرغم من حرص اللجنة على التواصل وطلبها أكثر من مرة تحديد ضابط اتصال، إلا أنها لم تتلق حتى اليوم أي رد من قبل الجماعة بهذا الشأن، وهو الإجراء الذي تتعامل به الجماعة مع معظم الجهات الوطنية والدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

وتمكنت اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير من القيام بأعمال الرصد والتوثيق المباشر عبر راصديها لما يزيد على (3055) حالة ادعاء بالانتهاكات في مختلف محافظات الجمهورية، موزعة على أكثر من 36 نوعاً من انتهاكات حقوق الإنسان. بلغ عدد الضحايا (13028) ضحية من الجنسين. وبذلك يكون قد بلغ إجمالي الانتهاكات التي قامت اللجنة برصدها وتوثيقها خلال فترة عملها، ابتداءً من يناير 2016 وحتى تاريخ صدور هذا التقرير، عدد (29701) واقعة انتهاك، بلغ إجمالي عدد الضحايا فيها (63772) ضحية.

وقد استمعت اللجنة خلال الفترة التي يغطيها التقرير إلى ما يزيد عن (8398) شاهداً ومبلغاً وضحية، واطلعت على حوالي (7886) وثيقة، فضلا عن مراجعة وتحليل المئات من الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو المتعلقة بالانتهاكات، والتي تم العمل عليها وحفظها ضمن قاعدة بيانات اللجنة.

كما تم التحقيق خلال الفترة التي يغطيها التقرير، في (4) وقائع ادعاء بقيام الطائرات الأمريكية بدون طيار(الدرونز)، باستهداف مدنيين، تم توثيقها وجمع المعلومات بشأنها، والتحقيق فيها من قبل اللجنة، حيث تشير الإحصاءات إلى سقوط عدد (7) ضحايا، جميعهم من المدنيين.

وتحرص اللجنة الوطنية على اللقاء بالسلطة القضائية بصورة دورية والتنسيق معها لتعزيز الجهود الرامية للحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان تحقيق العدالة الناجزة، وإنصاف الضحايا، وتفعيل آليات المساءلة وضمان عدم الإفلات من العقاب، وذلك وفق

مبادئ ومواثيق حقوق الإنسان المصادق عليها من قبل اليمن والقوانين الوطنية النافذة.

حرصت اللجنة الوطنية منذ بدء أعمالها على توطيد علاقتها مع منظمات المجتمع المدني الفاعلة، وفي هذا الإطار، تستمر اللجنة في تواصلها مع منظمات المجتمع المدني من خلال عدد من الأنشطة، منها اللقاءات وورش العمل وإحالة الضحايا من الجانبين.

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أجرى رئيس وأعضاء اللجنة الوطنية لقاءات مع كل من فريق لجنة العقوبات التابع لمجلس الأمن الدولي والمفوضية السامية لحقوق الإنسان والسفارات والدول المهتمة بملف حقوق الإنسان في اليمن وتم مناقشة مستجدات حقوق الإنسان في اليمن وبحث آفاق التعاون المستقبلية. كما تم تبادل المعلومات المتعلقة بالوقائع التي يتابعها مجلس الأمم المتحدة لحوق الانسان والتي حدثت على الأراضي اليمنية ومنها تجنيد الأطفال والنساء، وحرمان الطلاب من التعليم ومن دخول الامتحانات قبل الانخراط في دورات عسكرية، وكذلك الوحدات المتورطة بذلك. كما تم مناقشة الانتهاكات التي يتعرض لها المدنيون في مناطق التماس، مثل القنص والألغام والاشتباكات المتقطعة، وأوضاع الأهالي الساكنين في تلك المناطق والذين لم يتمكنوا من النزوح وترك منازلهم بسبب الأوضاع المادية.

التحديات

ومن أهم التحديات التي واجهت اللجنة الوطنية في التوثيق والتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والوصول إلى الضحايا:

1. التجاوزات والخروقات المستمرة للهدنة غير المعلنة بين أطراف النزاع واستمرار أعمال العنف واستهداف المدنيين وزراعة الألغام وإعاقة وصول المساعدات والغوث الإنساني.
2. استمرار تعطل وتوقف البرلمان اليمني عن أداء مهامه وما ترتب على ذلك من عدم مصادقة اليمن على عدد من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وإصدار تشريعات حديثة تساهم في الحد من الانتهاكات.
3. تأخر الاستجابة والرد من بعض الأطراف على مذكرات اللجنة واستفساراتها الموجهة بشأن ادعاءات انتهاكات منسوبة لمحسوبين عليها.
4. الخوف من قبل بعض الفئات من الضحايا وإحجامهم عن التبليغ نظراً لحملات الاعتقالات والتضييق على الحريات.
5. خصوصية بعض الانتهاكات وصعوبة توفير أدلة قانونية دامغة بشأنها، ومن ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، خاصة العنف الجنسي ضد النساء والأطفال.

على الرغم من التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقاريرها السابقة وتقريرها الخاص بالسجون ومراكز الاحتجاز في اليمن، إلا أن عدداً منها لم يتم تنفيذه من قبل الأطراف، وهو ما ساهم في استمرار الانتهاكات والافلات من العقاب.

التوصيات

أ. توصيات الى جميع الأطراف

2. تنفيذ كافة توصيات اللجنة الوطنية الواردة في تقاريرها السابقة.
3. تجديد الهدنة الإنسانية التي تم البدء فيها في أبريل 2022، والالتزام ببنودها المتعلقة بوقف أعمال الحرب والعنف والأعمال العسكرية ورفع الحصار عن تعز وفتح الطرق الرئيسية بين المحافظات، للمساهمة في الحد من الانتهاكات وإعمال حقوق الإنسان.
4. تسهيل وتيسير أعمال الغوث الإنساني للمنظمات الدولية والإقليمية والمحلية لضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها في كافة مناطق الجمهورية اليمنية.
5. تمكين كافة المواطنين في جميع المناطق من الوصول الآمن للموارد.
6. اتخاذ جميع التدابير المعقولة لضمان احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل جميع أطراف النزاع، ووقف جميع أعمال القتل خارج نطاق القانون، والاعتقال غير القانوني، والإخفاء القسري، وتقييد الحريات، وسرعة الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين والمخفيين قسراً، وعدم التذرع بالظروف الاستثنائية.
7. حماية الأطفال وضمان عدم تعرضهم للانتهاكات الجسيمة الستة، ومنع تعرض النساء والمهمشين لأشكال العنف والتمييز.
8. التوقف عن الممارسات القمعية ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، التي تمس حقوقهم، وحقوق المجتمع في الحصول على المعلومات.
9. التعاون مع اللجنة الوطنية وطاقمها الميداني العامل في كافة المحافظات، وتيسير جميع أعمالها وتزويدها بكافة المعلومات المطلوبة وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان الصادرة منذ العام 2015 وآخرها القرار الصادر في أكتوبر 2023.

ب. توصيات إلى الحكومة الشرعية

1. إيقاف عمليات الاعتقال غير القانونية في جميع المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين دون أي مسوّغ قانوني في كافة المعتقلات والسجون غير القانونية.
2. بناء قدرات قطاع العدالة والأمن، وحث القضاء على القيام بدوره الأساسي في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان، على النحو الذي يكفل إنصاف الضحايا وعدم الإفلات من العقاب.
3. توفير خدمات الحماية والرعاية للأطفال والنساء، خصوصاً الناجيات من العنف والنازحات من مناطق الحرب.
4. استكمال عملية توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية المنضوية تحت الحكومة الشرعية، ومواصلة أنشطة بناء قدرات القطاع الأمني والعسكري، لضمان مساهمة هذه الأجهزة بالدور الفعّال في إنفاذ القانون وحماية حقوق الإنسان.
5. اعتماد سياسة اقتصادية شاملة تساهم في إيقاف تدهور العملة ورفع المعاناة

عـن المواطنـين، والاسـتمرار في صرف مرتبـات الموظفـين في كافـة محافظـات الجمهوريـة.

6. اعتمـاد خطـط للإصـلاح المؤسـسي، وتفعيـل كافـة مؤسسـات الدولـة الخدميـة «الصحـة، الكهربـاء، المـاء، النظافـة»، وضمـان حصـول المواطنـين علـى حقوقهـم الاجتماعيـة المنصـوص عليهـا في القوانـين الوطنيـة والاتفاقيـات الدوليـة المصـادق عليهـا مـن اليمـن.

ج. توصيات إلى جماعة الحوثي

1. وقـف أعمـال العنـف ضـد المدنيـين واسـتهدافهم، خاصـة أعمـال القنـص والاسـتهداف بالطائـرات المسـيرة، والالـتزام ببنـود الهدنـة الإنسـانية.
2. الكـف عـن اسـتهداف الأعيـان المدنيـة والمنشـآت الاقتصاديـة والحيويـة ومـوانئ النفـط وتهديـد السـفن.
3. التوقـف عـن تجنيـد الأطفـال واسـتخدامهم في الحـرب، واتخـاذ إجـراءات لمنـع تجنيدهم وعـدم تكرارهـا.
4. الكـف عـن إجـراء التعديـلات الطائفيـة في المناهـج الدراسـية، ووقـف اسـتخدام المـدارس والمنشـآت الحكوميـة في إقامـة الـدورات الثقافيـة والمخيمـات الصيفيـة الطائفيـة.
5. الامتنـاع عـن مضايقـة التجـار وابتزازهـم، ووقـف أعمـال الجبايـات ومصـادرة أمـوال وممتلـكات المواطنـين.
6. إيقـاف عمليـات الاحتجـاز التعسـفي والإخفاء القسـري للمواطنين والمواطنات، وممارسـات التضييـق علـى المؤسسـات الدوليـة ومنظمـات المجتمـع المـدني، وإطـلاق سراح كافـة المحتجزيـن والمحتجـزات، والحـد مـن الإجـراءات المقيـدة لحريـة الـرأي والتعبـير، لا سـيما ضـد المعارضـين السياسـيين والنشـطاء ومنظمـات المجتمـع المـدني.
7. التوقـف الفـوري عـن ممارسـة كافـة أشـكال العنـف القائـم علـى النـوع الاجتماعـي عامـة، وضـد النسـاء خاصـة، بمـا في ذلـك الانتهاكات في أماكـن الاحتجـاز المختلفـة، وتقييـد حرية الحركـة والتنقـل للنسـاء.
8. الامتنـاع عـن زراعـة الألغـام والالـتزام بإعطـاء خرائـط توضيحيـة بمناطـق زراعتها.
9. تعيـين ضابـط اتصـال للـرد علـى استفسـارات اللجنـة والتعـاون معهـا لضمـان قيامهـا بالمهـام الموكلـة لهـا في التحقيـق في كافـة الانتهـاكات.

د. التحالف العربي لدعم الشرعية:

1. المسـاهمة في إيجـاد سـلام عـادل وشـامل في اليمـن، قائـم علـى احـترام حقـوق الإنسـان ومسـاءلة مرتكـبي الانتهـاكات، وإنصـاف الضحايـا.
2. مسـاندة الحكومـة اليمنيـة في دمـج الأجهزة الأمنيـة والقـوات العسـكرية وتوحيدهـا لضمـان تحقيـق الأمـن والاسـتقرار والتنميـة والرفاهيـة لكافـة المواطنـين.
3. زيـادة مسـتوى التعـاون مـع اللجنـة وسرعـة الـرد علـى الاستفسـارات المقدمـة منهـا بشـأن الوقائـع المنسـوبة للطـيران، والـتي حدثـت خـلال السـنوات الماضيـة ومـا تـزال اللجنـة تتابـع التحقيقـات فيهـا.

هـ. توصيات الى المجتمع الدولي:

1. دعـم عمليـات بنـاء السـلام الشـامل والفاعل في اليمـن والاتفاقيـات الـتي ترعاهـا الأمـم المتحـدة، وإشراك المجتمـع المدني والنسـاء وروابـط الضحايـا في مسـاراتها المختلفـة،

مـع الحـرص علـى تمحورهـا حـول اتبـاع نهـج العدالـة الـذي يؤمـن المسـاءلة، وعـدم تكـرار الانتهـاكات، وتعويـض الضحايـا، والإصـلاح المؤسـسي، والأمـني.

2. تقديـم الدعـم الفـني لمؤسسـات الدولـة في اليمـن للنهـوض بهـا، لاسـيما النظـام القضـائي وأجهـزة إنفـاذ القانـون.

3. حـث أطـراف الـنزاع علـى التعـاون مـع اللجنـة الوطنيـة للتحقيـق وتيسـير أعمالهـا، ورفـع مسـتوى الدعـم المقـدم لهـا مـن المفوضيـة السـامية لحقـوق الإنسـان، بمـا يكفـل وفاءهـا بالتزاماتهـا بإجـراء تحقيقـات مهنيـة وشـفافة.

الجمهوريـــة اليمنيـــة

اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات
انتهـاكـات حـقـــوق الإنـســان

آلية وطنية للرصد والتحقيق في ادعاءات إنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على أراضي الجمهورية اليمنية من قبل جميع الأطراف، أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (140) لسنة 2012م وتعديلاته، واستناداً إلى نصوص المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، وقرار مجلس الأمن رقم "2051" لسنة 2012م والقرار رقم "2140" لسنة 2014 م وقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

www.nciye.org